



كويت مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢١/١٢١٢/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩ برئاسة القاضى السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامى وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بليان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز- المدعى عليه -/ محافظ البصرة/وكيلته الموظفة الحقوقية ليلى فايق طه .  
المميز عليه - المدعى -/نزار ربيع نعمة الجابري وكيله المحامي على حسين السعدي .

#### الإدعاء

ادعى المدعي (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بان محافظ البصرة قد وجه لموكله (النائب الاول لمحافظ البصرة) عقوبة (لفت النظر ) بموجب كتابه المرقم (د/٢٩٨٤٨) في ٢٧/١٢/٢٠١١ للأسباب الواردة فيه ، وحيث ان موكله ليس بموظف ولا يخضع لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام حتى يمكن معاقبته بعقوبة لفت النظر وإنما هو مركز قانوني خاص منتخب من مجلس المحافظة طبقاً لأحكام قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل وان كل ما يمكن اتخاذه بحق نائب المحافظ هو إقالته من منصبه طبقاً لأحكام المادة (٣٨) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وعليه لا صلاحية قانونية لمحافظ البصرة بمعاقبة نائبه بهذه الصورة كما يعاقب صغار الموظفين بأي عقوبة طبقاً لأحكام قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي لم يرد فيه نص قانوني بجيز معاقبة نائبه كحصانة للمحافظ وأعضاء المجالس المحلية للمحافظة باعتبارهم جزء من الحكومة المحلية للمحافظة نظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٢/١/١٩ ولم يتم الرد عليه مما يعتبر رفضاً للنظلم ، أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ طلباً

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيئتياحي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

الحكم بإلغاء عقوبة لفت النظر المفروضة بحق موكله . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية  
قررت المحكمة بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٢ وبعدد الاضبارة (٧٤/قضاء اداري/٢٠١٢) الحكم  
بالغاء عقوبة لفت النظر الموجهة الى المدعي بالكتساب المرقم (د/٢٩٨٤٨) في  
٢٧/١٢/٢٠١١ ، طعنت وكيمة المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتها  
التمييزية المدفوع عنها الرسم بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٢ طالبة نقضه للأسباب الواردة فيها .

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا  
وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله  
شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح  
وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان نائب المحافظ ينتخب بالأغلبية المطلقة لعدد  
أعضاء مجلس المحافظة أسوة بالمحافظ وفقاً للمادة (٧/سابعاً/أ)  
من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨  
المعدل وهو مكلف بخدمة عامة لكنه لا يعد موظفاً ولا يطبق عليه  
قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ولما  
يمكن استجوابه وإقالته من قبل مجلس المحافظة وفقاً للمادة (٧/ثامناً)  
من القانون المذكور لان المادة (٣٨) من نفس القانون تنص على (تسري على نائبي  
المحافظ أحكام إقالة المحافظ المنصوص عليها في هذا القانون) .  
فإذا ارتكب نائب المحافظ فعل الإهمال أو التقصير في أداء  
الواجب والمسؤولية فقد يكون سبباً مبرراً لإقالته ولا شك ان  
الإقالة اشد وقعاً على نائب المحافظ من العقوبات المنصوص عليها في  
قانون انضباط موظفي الدولة كما ذهب مجلس  
شورى الدولة بقراره رقم (٢٠١٠/١٤٦) في ٨/١٢/٢٠١٠ وحيث ان  
قرار محكمة القضاء الإداري قد التزم وجهة النظر هذه وعليه قرر تصديق الحكم المميز

كوٲامارى عىراق  
داد كاى بالآى نىٲتىحادى



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢١/اتحادية/تميز/٢٠١٢

ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق فسى

٢٠١٢/٩/٩

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامى

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم ظه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمى

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن

١٠٣ ادغاردي